# الفصل السابع عشر

## جمعيات اتحاد النقابات

لم يقف تطور النهضة التعاونية عند حد تضافر الأفراد على تأليف شركات التعاون وتآزر تلك الشركات نفسها على انشاء نقابات شركات التعاون و بنوك التعاون المركزية والشركات المركزية لبيع الحاصلات وشراء حاجات الزراعة بل جاوزه بدافع التدرج فى الرقى الى التكاتف على انشاء جمعيات تعاونية كبرى تضم شتات النقابات ولا تختلف وظيفتها عن وظيفة النقابات الاّ فى انها أعظم شأناً وأوسع نطاقاً وأعم فائدة

وفى المانيا الآن – فضلاً عن جمعية اتحاد النقابات العامة التى تنتمى اليها شركات شولز ديلتش – جمعيتان عظيمتان لاتحاد النقابات الأولى جمعية اتحاد نقابات رايفيزن *"The Raieffeisen Federation of Rural Cooperative Societies"* مركزها فى برلين ويتبعها اثنتى عشرة نقابة تضم تحت لوائها ٥١٤٦ شركة تعاونية ( حسب الاحصاء الذى وضع فى سنة ١٩١٢ ) تتألف كما يلى : –

٢٢ شركة مركزية ( بنوك تعاون مركزية وشركات مركزية لبيع الحاصلات وشراء حاجات الزراعة )

٤٣٠٨ بنوك قروية

٣٠٢ شركات تعاونية لصناعة الزبدة والألبان

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٤٥ | شركة تعاونية | لبيع الحاصلات الزراعية | |
| ١٥٧ | « | « | لانتاج السيال الكهربائى |
| ٧٥ | « | « | للدراس بالآلات البخارية |
| ٤٠ | « | « | لتقطير المشروبات الروحية |
| ٤٧ | « | « | للكرامين |
| ٢١ | « | « | لبيع الماشية |
| ٣٠ | « | « | لبيع الحنطة |
| ١٤ | « | « | للبطاطس |
| ٨٥ | « | « | متنوعة الأغراض |
| ٥١٤٦ | | | |

وقد كانت هذه الجمعية بمعزل عما سواها الى ان انضمت بما يتبعها من النقابات والشركات التعاونية فى سنة ١٩٠٥ الى الجمعية الامبراطورية الألمانية لاتحاد النقابات *"The Imperial Federation of German Agricultural Cooperative Societies"* ولكنها مع ذلك لم تزل متمسكة باستقلالها الداخلى محافظة على تنفيذ مبادئ رايفيزن فى جميع بنوك القرى التابعة اليها كما ان من أخص وظائفها توحيد نظام التفتيش الحسابى على أعمال جميع شركات التعاون المنتمية اليها . ولما كان نظام جمعية اتحاد نقابات رايفيزن هذه لا يكاد يختلف اختلافاً جوهرياً عن نظام الجمعية الامبراطورية فقد اكتفينا بالاشارة الى نظام هذه الجمعية الأخيرة بالتفصيل

أنشئت هذه الجمعية الخطيرة الشأن فى سنة ١٨٨٣ برياسة هاس أحد أقطاب التعاون فى المانيا الذى توفى فى ٨ فبراير سنة ١٩١٣ بعد أن لبث يدير أعمالها ثلاثين سنة متوالية . وقد كان يتبعها فى أول انشائها ٢٣٩ شركة تعاونية ثم أخذ نطاقها فى الاتساع الى أن أصبح عدد الشركات التابعة اليها ( ومن ضمنها الشركات المنتمية لجمعية رايفيزن ) ٢٠٤٣٥ شركة تنتمى الى ٤١ نقابة وهذا بيانها : —

| | |
|---|---|
| ٧٧ | شركة مركزية ( بنوك وشركات بيع وشراء ) |
| ١٣٦٠٦ | بنوك قروية |
| ٢٢٤١ | شركة لبيع الحاصلات وشراء حاجات الزراعة |
| ٢١٩٣ | « لصناعة الزبدة والألبان |
| ٤٩٨ | « للكهرباء |
| ٣٢٩ | « للحرث والدراس بالآلات |
| ١٦٥ | « لبيع المواشى |
| ١٦٤ | « لتقطير الكحول |
| ١٤٤ | « للكرامين |
| ١٢٥ | « لتربية المواشى |
| ١٢٤ | « للرى . |
| ١١٨ | « لتربية الطيور الداجنة وتجارة البيض |
| ٦٥١ | « متنوعة الأغراض |
| ٢٠٤٣٥ | |

ومركز الجمعية مدينة دارمستات وهذه هى أغراضها نقلاً عن قانونها : —

١ — ترقية التعاون الزراعى وتوسيع نطاقه

٢ — حماية المرافق العامة للنقابات ولشركات التعاون المنتمية اليها وتمثيل تلك المرافق وعلى الأخص فيما يتعلق بالادارة والتشريع و بذل المعونة والارشاد لتلك النقابات والشركات فى جميع المسائل التعاونية والقانونية والاقتصادية

٣ — تنظيم المجهودات التى تبذل فى جميع فروع التعاون ودرس المسائل الاقتصادية والقانونية التى لها مساس بالتعاون

٤ — اجراء التفتيش الحسابى على الشركات المركزية (البنوك وشركات البيع والشراء)

ولا تعد الجمعية من الشركات المؤلفة على مقتضى قانون التعاون وانما هى شركة مسجلة تسجيلاً بسيطاً كالنقابات وتباح عضويتها للنقابات التابعة اليها وللشركات

المركزية وقد ورد صراحة فى لائحتها الداخلية ان انضمام النقابات اليها لا يمس فى شىء ما الاستقلال التام الذى تتمتع به تلك النقابات فى ادارتها ونظامها الداخلى

وللجمعية اركان أربعة الرئيس ومجلس الادارة واللجنة العامة ومؤتمر التعاون الزراعى العام

فالرئيس ونائباه يعينهم المؤتمر بطريق الانتخاب بالأغلبيـة المطلقة لمدة خمس سنوات وللرئيس تمثيل الجمعية أمام القضاء وعليه مسئولية ادارة أعمالها بصفة عامة تحت اشراف مجلس الادارة وبالتطبيق لأحكام قانونها الداخلى

أما مجلس الادارة فيتألف من الرئيس ونائبيه وسبعة أشخاص ينتخبون من بين أعضاء اللجنة العامة لمدة خمس سنوات ومهمة المجلس تتناول اعداد الميزانية والحساب الختامى السنوى والتصديق على العقود التى ترتبط بهـا الجمعية واعداد جدول أعمال المؤتمر بناء على الاقتراحات التى تقدم من الشركات والنقابات والقيام بمعاونة الرئيس بصفة عامة فى ادارة الجمعية

أما اللجنة العامة فتتألف من الرئيس ومديرى النقابات وتسعة أعضاء يمثلون البنوك المركزية وشركات البيع والشراء المركزية ووظيفتهـا الاقرار على الميزانية والحساب الختامى السنوى وتحديد قيمة اشتراك النقابات السنوى وقيمة مرتب الرئيس ووكيله والبت فى الشكاوى التى تقدم ضد مجلس الادارة أو الرئيس وتنفيذ قرارات المؤتمر وهى تعقد عادة مرتين فى العام

أما المؤتمر فله السلطة العليا فى أعمال الجمعية وهو يعقد مرة فى العـام فى مركز احدى النقابات المنتمية للجمعية بالدور والتعاقب ولكل نقابة وشركة مركزية وشركة قروية من المنتمية للجمعية الحق فى ارسال مندوب ينوب عنها فى جلسة المؤتمر يكون له رأى معدود فى المداولات . كما ان لجميع أعضاء تلك الشركات بل ولأفراد الجمهور أن يحضروا تلك المداولات . وللمؤتمر حق تقرير المبادئ العامة والبت فى الأمور المتعلقة بادارة الجمعية و بتعديل قانونها ونظاماتها كما ان له حق انتخاب الرئيس ونائبيه

## أعمال الجمعية

قد اتسع نطاق هذه الجمعية بحيث أصبحت تشرف على أربعة أخماس شركات التعاون الزراعية فى المانيا ويقرب عدد أعضائها من مليونى شخص ولذلك فلا عجب ان بلغت مبلغاً عظيماً من علوّ الجاه ونفوذ الكلمة بما لها من حق تمثيل تلك المرافق الاقتصادية العظيمة وقد كان لهـا الأثر الفعّال فى وضع كثير من القوانين المتعلقة بالأمور الزراعية والتعاونية وفى اصلاح نظامات التعاون وخصوصاً ما كان مرتبطاً منها بادارة شركات التعاون كما ان لها معظم الفضل فى ادخال كثير من وجوه الاصلاح على التعليم الزراعى وأساليب التأمين والاحصاء وفى احداث الرقى الأدبى والاجتماعى بالقرى وذلك بما أظهرته من اليقظة والسهر على جميع تلك المرافق فضلاً عما أتته من النفع لأعضائها بالذات

وفى المؤتمرات السنوية التى تعقدها متسع عظيم للبحث فى اصلاح شؤون شركات التعاون وقد تناول البحث منذ انشاء الجمعية للآن نظامات جميع تلك الشركات على اختلاف أنواعها فقررت القواعد الموافقة لكل منها وقامت اللجنة العامة بتنفيذ تلك القرارات بطريق اقناع الشركات بالسير على تلك القواعد ولما كانت تلك اللجنة مؤلفة من مديرى النقابات سهل عليها اداء هذه المهمة

وتنشر الجمعية مجلة نصف شهرية يطبع منها خمس وعشرون ألف نسخة توزع منها بلا مقابل نسخة لكل شركة من الشركات المنتمية اليها وهذه المجلة تبحث فى جميع المسائل التى تهم جمهور المشتغلين بالتعاون كادارة بنوك القرى وجمع الحاصلات وشرائها وما يرتبط بها وقوانين التعـاون وأحكام القضاء التى تصدر فيما له مساس بالتعاون والضرائب العقارية والتأمين وترقية الشؤون الاجتماعية فى القرى الخ . ولها مجلة أخرى شهرية ترسلها مجاناً لجميع الجرائد والمجلات الزراعية والاقتصادية التعاونية ولعدد عظيم من الجرائد الأخرى . وهى تصدر كتاباً سنوياً يتضمن ما دار فى المؤتمر السنوى فضلاً عن الاحصائيات السنوية المختصة بالشركات المنتمية للجمعية

وقد نشرت الى الآن عشرين مجلداً فى المسائل الهامة المتعلقة بالزراعة و بالتعاون وطبعت فى سنة ١٩١٠ كتيباً للجيب بمثابة دليل سنوى للتعاون عن كل ما يهم أعضاء شركات التعاون معرفته من المسائل الخاصة بالزراعة و بادارة شركات التعاون

وأنشأت الجمعية فى سنة ١٩٠٤ مدرسة لتخريج الأكفاء لخدمة شركات التعاون وذلك بالنظر لما ظهر من قلة الملمين بتاريخ التعاون ومبادئه وقوانينه وممارسة نظاماته بالنسبة الى عدد الشركات والنقابات والبنوك المركزية ويتضمن منهج الدراسة فى تلك المدرسة المواد الآتية التى تدرس فى ستة أشهر وهى : —

١ — مبادئ التعاون القروى العامة ٢ — قانون التعاون ٣ — مسك دفاتر شركات التعاون وادارتها ومراسلاتها ٤ — مراجعة حسابات شركات التعاون ٥ — نظام البنوك القروية وادارتهـا ٦ — نظام شركات البيع والشراء وادارتها ٧ — نظام شركات معامل اللبن والزبدة وادارتها ٨ — الشركات الأخرى ٩ — علاقة قانون التجارة بشركات التعاون ١٠ — الحاصلات الزراعية ١١ — نظام أعمال البنوك ١٢ — الحساب التجارى لشركات التعاون ١٣ — المرافق الاجتماعية الريفية ١٤ — اختبار عملى فى التعاون

ويلقى الدروس فى هذه المدرسة فريق من كبار زعماء التعاون ويزور الطلبة مع مدرسيهم بعض شركات التعاون كلما استطاعوا للاطلاع على نظامها بصورة عملية كما انهم يؤلفون فيما بينهم شركة تعاونية لشراء وتوزيع ما يحتاجون اليه من الكتب ونحوها لكى يتسع لهم مجال الاختبار العملى

وتبذل الجمعية غاية الجهد فى توظيف خريجى المدرسة فى الوظائف اللائقة بهم

وهناك سلسلة محاضرات تقوم الجمعية بأعدادها فيحضرها الجم الغفير من المشتغلين بشؤون التعاون

وقد عينت الجمعية مفتشاً يقوم بمراجعة حساب الشركات المركزية المنتمية اليها وأنشأت فوق ذلك بعض الشركات المركزية لتولى الأعمال الهندسية العظيمة اللازمة للشركات القروية وأنشأت صندوقاً احتياطياً لاعانة موظفى شركات التعـاون عند

المرض أو العطلة واعانة أراملهم وأطفالهم عند الوفاة وأنشأت صندوقاً لتأمين التقاعد وأنشأت فندقين لأعضاء تلك الشركات وعائلاتهم يؤمونهما مقابل أجور زهيدة الى غير ذلك من الأعمال العميمة النفع

وتستمد الجمعية ايرادها من النقابات والشركات المركزية المنتمية اليها والعادة أن تدفع النقابة الواحدة اشتراكاً سنوياً ثابتاً قدره عشرة جنيهات وان تدفع فوق ذلك رسماً نسبياً على مقدار أعمال الشركات التابعة اليها بحيث لا يتجاوز مجموع ما تؤديه النقابة الواحدة للجمعية ٢٠٠ جنيه فى السنة

وتمدها الحكومة فوق ذلك باعانة مالية سنوية مكافأة لها على الأعمال العظيمة التى تقوم بها وسداً لبعض ما تنفقه فى سبيل تدريس التعاون ونشر الاحصائيات التعاونية